



تقرير السوق الأسبوعي

أهم بيانات الأسبوع السابق, أخبار هذا الأسبوع, نظرة على الأسواق

والتحليل لهذا الأسبوع..



أهم بيانات
الأسبوع السابق



الأخبار الاقتصادية
الرئيسية للأسبوع



نظرة على
الأسواق



زاوية التحليل الفني
الأسبوعية

التقرير الأسبوعي للأسواق

أهم بيانات الأسبوع السابق - 5 فبراير, إلى 9 فبراير, 2018,



- فرنسا مؤشر مديري المشتريات بقطاع الخدمات (59.2), أقل من التوقعات (59.3) في يناير.
- ألمانيا مؤشر مديري المشتريات بقطاع الخدمات (57.3), متجاوزاً التوقعات (57.0) في يناير.
- منطقة اليورو مؤشر مديري المشتريات بقطاع الخدمات (58.0), متجاوزاً التوقعات (57.6) في يناير.
- المملكة المتحدة مؤشر مديري المشتريات بقطاع الخدمات (53.0), أقل من التوقعات (54.1) في يناير.
- الولايات المتحدة الأمريكية من ISM مؤشر مديري المشتريات بالقطاع غير الصناعي (59.9), متجاوزاً التوقعات (56.5) في يناير.
- إستراليا مبيعات التجزئة - شهري (-0.5%), أقل من التوقعات (-0.2%) في يناير.
- إستراليا الميزان التجاري (-1.36 مليار), أقل من التوقعات (0.25 مليار) في يناير.
- إستراليا البنك المركزي الأسترالي يبقي على سياسته النقدية دون تغيير ويثبت سعر الفائدة نفس التوقعات (1.50%) في يناير.
- كندا الميزان التجاري (-3.2 مليار), أقل من التوقعات (-2.3 مليار) في يناير.
- نيوزيلندا معدل التغيير بالوظائف (0.5%), متجاوزاً التوقعات (0.4%) في يناير.
- نيوزيلندا معدل البطالة (4.5%), أقل من التوقعات (4.7%) في يناير.
- كندا تصارح البناء - شهري (4.8%), متجاوزاً التوقعات (2.1%) في يناير.
- الولايات المتحدة الأمريكية معدل التغيير بمخزونات النفط الخام (1.9 مليون برميل), متجاوزاً التوقعات (3.2 مليون برميل) في 31 يناير.
- نيوزيلندا البنك الاحتياطي النيوزيلندي يبقي على سياسته النقدية دون تغيير ويثبت سعر الفائدة نفس التوقعات (1.75%) في يناير.
- المملكة المتحدة أعضاء بنك إنجلترا يصوتون لإبقاء معدل الفائدة دون تغيير نفس التوقعات (0-0-9) في يناير.
- المملكة المتحدة بنك إنجلترا يبقي على سياسته النقدية دون تغيير ويثبت سعر الفائدة نفس التوقعات (0.50%) في يناير.
- المملكة المتحدة بنك إنجلترا يبقي برنامج شراء الأصول دون تغيير نفس التوقعات (435 مليار) في يناير.
- الولايات المتحدة الأمريكية مطالبات إعانة البطالة المبدئية (221 ألف), أقل من لتوقعات (232 ألف) في 3 فبراير.
- الولايات المتحدة الأمريكية مطالبات إعانة البطالة المستمرة (1.923 مليون), أقل من لتوقعات (1.940 مليون) في 27 يناير.
- الصين مؤشر أسعار المستهلكين (سنوي) يأتي نفس التوقعات (1.5%) في يناير.
- الصين مؤشر أسعار المنتجين - سنوي (4.3%), أقل من التوقعات (4.4%) في يناير.
- المملكة المتحدة الإنتاج الصناعي (شهري) يأتي نفس التوقعات (0.3%) في يناير.
- كندا معدل التغيير بالوظائف (-88.0 ألف), أقل من التوقعات (10.3 ألف) في يناير.
- كندا معدل البطالة (5.9%), متجاوزاً التوقعات (5.8%) في يناير.



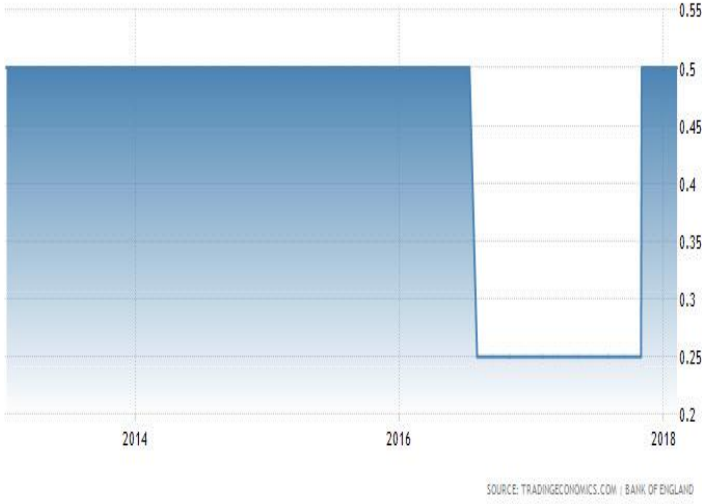
- الأخبار الاقتصادية الأكثر أهمية في هذا الأسبوع..

		عطلة في بنوك اليابان	JPY	طوال اليوم	الإثنين - فبراير 12
2.9%	3.0%	مؤشر اسعار المستهلكين - سنوي	GBP	12:30	الثلاثاء - فبراير 13
	2.0%	توقعات التضخم - ربع سنوي	NZD	5:00	الأربعاء - فبراير 14
0.3%	0.1%	مؤشر اسعار المستهلكين - شهري	USD	16:30	
0.2%	0.3%	مؤشر اسعار المستهلكين بإستثناء الغذاء والطاقة - شهري	USD		
0.2%	0.4%	مبيعات التجزئة بإستثناء السيارات - شهري	USD		
0.5%	0.4%	مبيعات التجزئة - شهري	USD		
	1.9 مليون برميل	معدل التغيير بمخزونات النفط الخام	USD	18:30	
		عطلة في بنوك الصين	CNY	طوال اليوم	الخميس - فبراير 15
15.2 ألف	34.7 ألف	معدل التغيير بالوظائف	AUD	3:30	
5.5%	5.5%	معدل البطالة	AUD		
0.4%	-0.1%	مؤشر أسعار المنتجين - شهري	USD	16:30	
	51.2	المؤشر الصناعي للأعمال النيوزيلندي	NZD	0:30	الجمعة - فبراير 16
		حديث لوي رئيس بنك إستراليا	AUD	1:30	
		عطلة في بنوك الصين	CNY	All Day	
0.6%	-1.5%	مبيعات التجزئة - شهري	GBP	12:30	
1.31 مليون	1.30 مليون	تصاريح البناء	USD	16:30	



نظرة على الأسواق - 5 فبراير, إلى 9 فبراير, 2018

UK INTEREST RATE



معدل سعر الفائدة للمملكة المتحدة في فبراير،،

بنك إنجلترا يبقي سياسته النقدية دون تغيير حيث صوت بالإجماع أعضاء بنك إنجلترا على إبقاء معدل سعر الفائدة عند (0.50%) في 8 فبراير كما كان متوقفاً على نطاق واسع. كما صوتت اللجنة بالإجماع على الاحتفاظ بمخزون شراء السندات الحكومية في المملكة المتحدة بقيمة 4.35 مليار جنيه إسترليني، ومخزون الإسترليني لشراء سندات الشركات الإستثمارية غير المالية بقيمة 10 مليارات جنيه إسترليني. فيما يرى البنك أن التضخم من المتوقع أن يبقى حوالي 3 في المئة على المدى القصير مما يعكس ارتفاع أسعار النفط مؤخراً. مع ذلك، حذر البنك أيضاً من أن أسعار الفائدة قد ترتفع في وقت أقرب مما كان متوقفاً حيث أن الإقتصاد سوف ينمو بوتيرة أسرع من المتوقع خلال العامين المقبلين.

حيث إنخفض مؤشر أسعار المستهلكين من 3.1% في نوفمبر إلى 3.0% في ديسمبر، ومن المتوقع أن يظل التضخم عند حوالي 3% على المدى القصير لكن تشير تقديرات التضخم المقرر صدورها يوم غد الثلاثاء لتقديرات شهر يناير بأن تنخفض عند مقدار 2.9%. لكنه على العموم، من المتوقع أن ينخفض التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين تدريجياً على التوقعات ولكنه يبقى أعلى من النسبة المستهدفة عند 2% في السنة الثانية والثالثة من قبل لجنة السياسة النقدية ببنك إنجلترا. حيث على مدى العام الماضي أدى الإستيعاب الثابت للركود إلى خفض الدرجة التي كان من المناسب أن تستوعبها لجنة السياسة النقدية لفترة ممتدة من التضخم فوق الهدف، ونتيجة لذلك شددت اللجنة، في إجتماعها الذي عقد في نوفمبر 2017 بشكل متواضع على موقف السياسة النقدية من أجل إعادة التضخم بشكل مستدام إلى الهدف.



Source: Bank of England

تقديرات التضخم للمملكة المتحدة خلال السنتين القادمتين



ارتفاع التوقعات 70% نحو رفع الفائدة في مايو و100% في أغسطس

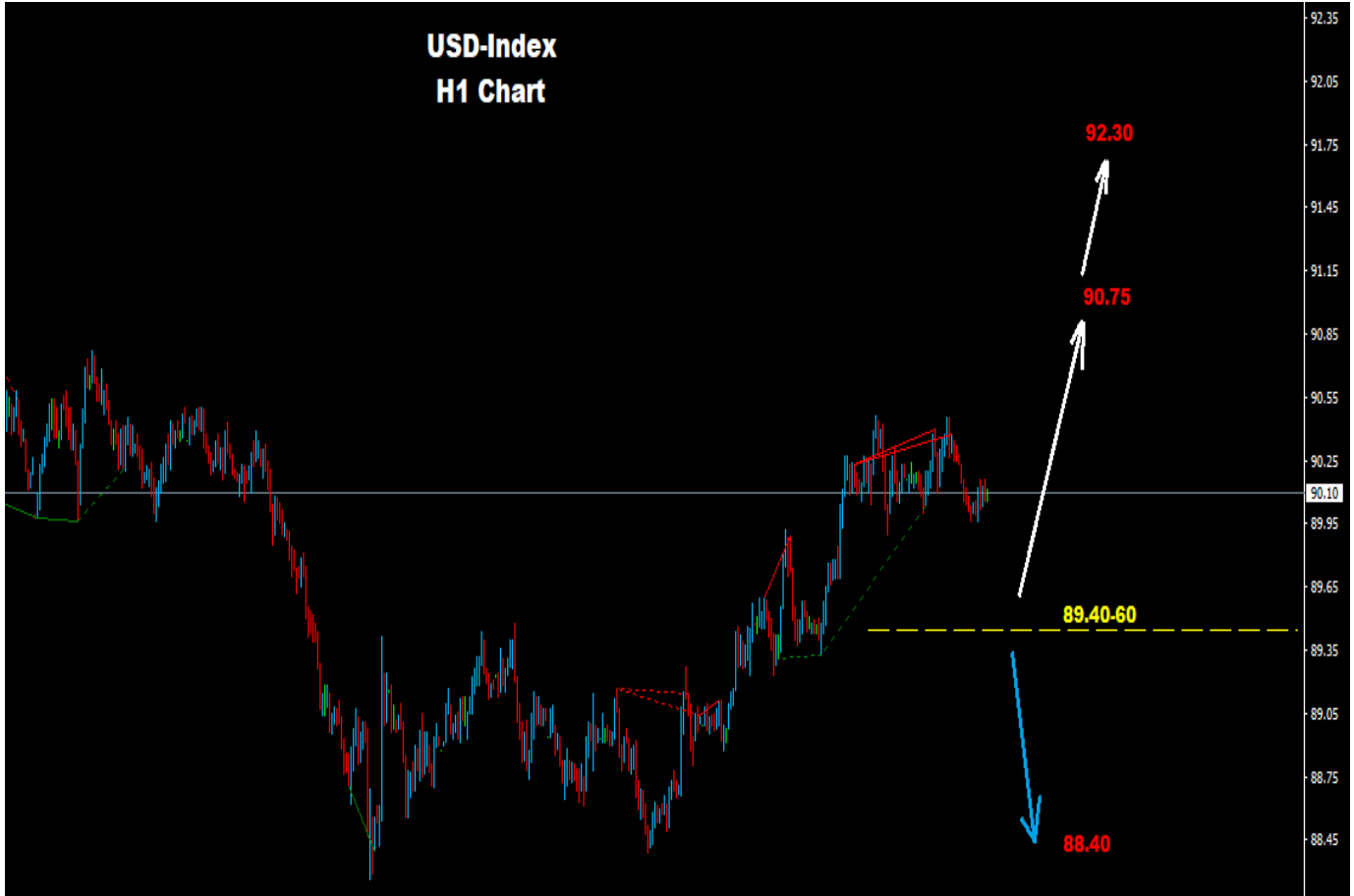
وفي ضوء هذه الإعتبارات، أعتقد جميع الأعضاء أن موقف السياسة الحالي لا يزال مناسباً لتحقيق التوازن بين مطالب لجنة السياسة النقدية، ومن المتوقع أن تكون أي زيادات مستقبلية في سعر الفائدة على وتيرة تدريجية وإلى حد محدود حيث تشير آخر التقديرات أن المستثمرين يتوقعون رفع الفائدة في مايو بمقدار 70% أما التقديرات لشهر أغسطس تبدو مكتملة بنسبة 100%. حيث ستراقب عن كثب الأدلة الواردة بشأن التوقعات الاقتصادية الأخذ في التطور، وهي على أهبة الإستعداد للإستجابة للتطورات عندما تتكشف لضمان عودة مستدامة للتضخم إلى هدفها عند 2 في المائة.

أما تأثير تلك البيانات الإيجابية كانت محدودة على الإسترليني حيث أعادت أحداث "Brixet" خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ضغوط البيع مرة أخرى يوم الجمعة الماضية بعد أن أثار كبير المفاوضين من الإتحاد الأوروبي لإجراءات خروج بريطانيا من أوروبا احتمال قيام المملكة المتحدة بالخروج من منطقة اليورو العام المقبل بمأزق قانوني مع عدم وجود إتفاق على فترة السماح التي يريدھا قطاع الأعمال، وأعرب عن سخطه من خلال تحذيره من أن فترة ما بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي التي كانت تبدو يوماً مؤكدة " أنها ليست منتهية الأمر". مما دفع المستثمرين إلى بيع الجنيه، وقالت الشركات أنها سوف تبدأ لتفعيل خطط الطوارئ لنقل الوظائف والعمليات خارج المملكة المتحدة ما لم يتم التمسك بصفقة انتقالية بحلول نهاية مارس. أما الضغط المتشدد، حيث قطاع الأعمال قد حددت موعداً نهائياً في أواخر مارس من هذا العام للحصول على صفقة معلقة قبل تفعيل خططهم للطوارئ، ونقل الوظائف وأعمالهم من المملكة المتحدة. حيث رئيسة الوزراء تيريزا ماي تحت ضغط من مؤيدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في حزبها حيث شددت من موقفها بشأن الإنتقال في الأسابيع الأخيرة. في البداية، كان من المتوقع أن تقبل المملكة المتحدة شروط الإتحاد الأوروبي بالجملة، ولكن وسط الاتهامات بأن الترتيب سيترك بريطانيا "دولة تابعة" لبروكسل أثار سلسلة من الإعتراضات. فيما ستحافظ عملية الإنتقال على إمكانية الوصول إلى السوق الموحدة، وستضطر بريطانيا إلى الإلتزام بكافة القواعد مع عدم وجود أي رأي لها وعدم وجود أهمية لتصويتها في الكتلة الأوروبية. حيث المملكة المتحدة لا تريد أن تقبل قواعد جديدة، والتي تتم خلال المرحلة الانتقالية وسط مخاوف من أن الإتحاد الأوروبي يمكن أن يعتمد قواعد من شأنها أن تضر بالمصالح البريطانية. أما الضغط المتصاعد، الإتحاد الأوروبي موقفه، وهدد بتعليق المملكة المتحدة من جانب واحد لفوائد السوق الواحدة إذا ما خرق القواعد خلال فترة العاميين. ليصرح كبير المفاوضين من الإتحاد الأوروبي لإجراءات خروج بريطانيا من أوروبا ميشال بارنييه أن الإتحاد الأوروبي يدافع عن سلامة السوق الواحدة. كما أثار الجانبين احتمال أن يهوى الجدول الزمني لإتفاق الإنسحاب من هدف الأولي في أكتوبر، والذي كان يهدف إلى السماح للصفقة بالذهاب إلى برلمانات المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي للموافقة عليها في الوقت المناسب ليوم الخروج في مارس 2019 للمملكة المتحدة، وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ديفيس ان نهاية العام قد تكون مهلة أكثر واقعية. بينما ذكر بارنييه لم تزود المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي بمعلومات مستكملة عن العلاقة المستقبلية يوم الجمعة كما كان مقرر وأضاف بارنييه أن ذلك يرجع إلى قضايا تتعلق بجدولة المواعيد، ولم يقرر مجلس الوزراء تيريزا ماي بعد ما هو نوع الصفقة التجارية المستقبلية التي سيطلبها. حيث أتخذ الإنتقال فترة أطول يدفع بتثبيت غايتها، وكلما قل الوقت المتاح لمناقشة العلاقة المستقبلية هذا يجعل من المرجح أن تترك المملكة المتحدة الكتلة الأوروبية دون فكرة واضحة عن العلاقات المستقبلية التي لن تمكنها من الحفاظ على أكبر شريك تجاري لها.

وفي الوقت الذي يظهر فيه المفاوضات الأوروبيون علامات متزايدة على نفاذ الصبر فإن كبار وزراء المملكة المتحدة يستعدون لتقديم سلسلة من الخطب في الأسابيع القادمة تحدد رؤية للحياة خارج الإتحاد الأوروبي، وسوف يصلون إلى عنوان بحلول مايو. يطلق الجدول الزمني على "خريطة الطريق لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"، ويبدأ الجدول يوم الأربعاء عندما يصدر وزير الخارجية بورييس جونسون نداء إلى كلا الجانبين من مناقشة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تقدم تيريزا ماي علاقة أمنية جديدة بعد ثلاثة أيام عندما تتحدث عن مؤتمر في ميونيخ. حيث من المقرر أيضاً أن يلقي الخطاب الوزير المسئول عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ديفيد ديفيس ووزير التجارة ليام فوكس ووزير مكتب مجلس الوزراء ديفيد ليدنجتون. مع ذلك، فإن غياب وزير الخزانة فيليب هاموند الذي أثار غضب مؤيدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في يناير بمقترحاً أن بريطانيا لن تشهد سوى تغييرات "متواضعة جداً" في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي بمجرد أن تغادر الكتلة الأوروبية.

زاوية التحليل الفني

نجح مؤشر الدولار بالحفاظ على قواعد الدعم لمستويات (88.80) الأسبوع الماضي فيما تمكن السوق من التوجه نحو مستويات الهدف الأول عند مناطق (90.00) كما أشرنا له.
المدى اليومي لهذا الأسبوع يظهر تواجد قواعد دعم كما نرى على الرسم البياني عند مستويات (60-89.40), والتي بحفاظ السوق على تداولاته فوقها فإن موجة إرتفاع أخرى ستكون متوقعة نحو الأهداف الثانية لمستويات (90.75) فوق مستويات (90.80) فإن فرص إستمرار الموجة الصاعدة ستزيد فيما ستصبح الأهداف الجديدة نحو مستويات (92.30). بينما تحت مستويات (89.40) فإن فرص المزيد من التراجع لإختبار مستويات الدعم لمناطق (88.25-45).



مؤشر الدولار - الإطار الزمني ساعة

تحذير المخاطر: المتاجرة على الهامش في أسواق العملات الأجنبية قد تتضمن درجة عالية من المخاطرة، وقد لا تكون ملائمة لجميع المستثمرين. قبل إتخاذ القرار بالمتاجرة بالعملات الأجنبية يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أهدافك الإستثمارية ومستوى خبرتك في هذا المجال وقابليتك لتحمل المخاطر. هناك إحصائية لخسارتك لجزء أو لكل إستثمارائك. لذا عليك أن لا تستثمر أية مبالغ أنت غير قادر على تحمل خسارتها. عليك أن تكون مدركاً لجميع المخاطر المصاحبة للمتاجرة بسوق العملات الأجنبية. وأن تقوم بأخذ النصائح من مستشار مالي مستقل إذا كانت لديك أية شكوك..